الأفكار الاقتصادية في الرأسمالية الناشئة

لقد كان للوقائع والأحداث التي بدأت منذ منتصف القرن الخامس عشر تأثير كبير على الفكر الاقتصادي، حيث أخذت الأفكار الاقتصادية تتجه نحو الوضوح والتركز وتتميز وتستقل عن الفلسفة والأخلاق والتعاليم الدينية، فبدلاً من دراسة المسائل الاقتصادية على أساس ما تقتضيه فكرة العدالة من قواعد أخذ المفكرون يدرسون هذه المسائل على أساس البحث عن وسائل الاغتناء وزيادة الثروة، وبمعنى آخر فقد أخذ المفكرون يطرحون مسائل اقتصادية صرفة بدلاً من طرح هذه المسائل في نطاق فلسفة معينة وتصور معين للأخلاق ولفكرة العدالة.

هذا وأمام الأفكار الجديدة، في حق الأفراد المشروع في البحث عن الربح غير المحدود وعن التوسع والقوة، تحولت أهداف البحث الاقتصادي من كيفية إثراء الفرد الذي كان سائداً قبل القرن السادس عشر، إلى كيفية إثراء الدولة وتحقيق مركز مميز لها، أي أن هناك تحولاً من المثالية الفردية إلى المثالية السياسية، وهذا يعني التحول من "اقتصاد الفرد" إلى " الاقتصاد السياسي" .

هذا ويرجع التحول في الفكر الاقتصادي في الاطار العام إلى بروز حركتين فكريتين هما حركة الانبعاث وحركة الإصلاح الديني، حيث ظهرت حركة الانبعاث في إيطاليا منذ القرن الرابع عشر وحولت الفكر من الاهتمام بالمسائل الدينية وحدها إلى الاهتمام بأمور الأرض والمصالح المالية، هذا وقد أبرزت هذه الحركة إلى الوجود مفهوم الدولة المستقلة ذات السيادة وغير الخاضعة للكنيسة وأبرزت الفرد باعتباره عضواً في الدولة.

أما حركة الإصلاح الديني فقد حمل لواءها كالفن Calvin السويسري ، حيث أنه أوجد تصوراً جديداً للحياة الاقتصادية ، فهو يرى بأن السعي وراء المال مشروع وأن العمل هو وسيلة الاغتناء، وأنه يجب على الغني أن لا يستفيد من ثروته ليعيش حياة الخمول والتبذير، كما يرى بأن فكرة تحريم الفائدة التي كانت موجوده في العصور الوسطى والتي كان يناصرها الراهب الألماني لوثر لم يبقى لها مبرر حيث أنه في العصور الوسطى كان الاقتراض يتم بغرض الاستهلاك وليس الإنتاج أما اليوم فإن المقترض يستثمر القرض في إقامة مشاريع إنتاجية تحقق ربحاً.

إن دراسة الفكر الرأسمالي تقتضي التركز على أربعة مدارس فكرية هي المدرسة التجارية (الميركانتيلية) المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) ومدرسة الحرية الاقتصادية (الكلاسيك) و مدرسة الاقتصاد الموجه (الكينزي). والشكل التالي يبين تطور هذه المدارس وأبرز خصائصها:

١- الميركانتيلة :

- ثروة الدولة تقدر بما تملك من ذهب وفضة (معادن ثمينة).
- ضرورة تعظيم ثروة الدولة من خلال تحقيق فائض في الميزان التجاري.
- تحقيق الفائض في الميزان التجاري يتم من خلال التجارة الخارجية .
- ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (دافع قومي : تغليب المصلحة الوطنية على مصلحة الأفراد).

أدى إلى تقليل التبادل وبالتالي تدهور الأحوال الاقتصادية .

٢- الفيزيوقراط :

- الطبيعة تحكمها قوانين سماوية تؤمن الخير في ظل نظام يقوم على الحرية والمزاحمة ، ويجب الانصياع إلى هذه القوانين .
- يجب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتنحصر مهمتها في الحفاظ على الحرية وضمان سير القوانين الطبيعية .
- حرية التجارة والصناعة .

رفض فكرة القانون الطبيعي

٣- الكلاسيك

أدم سميث ، ريكاردو

- حرية الأسواق .
- يجب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتنحصر مهمتها في إزالة العقبات في وجه المنافسة الكاملة .

في بداية القرن العشرين حدثت أزمات وابتكارات

٤- اقتصاد موجه

كينز

- ضرورة تدخل الدول بأساليب مختلفة بهدف تنظيم العلاقات بين أفراد المجتمع بما يؤمن العدالة و المساواة للجميع ويحقق الرفاهية الاقتصادية للمواطن .

المركانتيلية

عني الاقتصاد السياسي في بدايات تطوره بالتجارة الخارجية عندما توجهت اهتمامات المدرسة التجارية Mercantilist إلى زيادة الصادرات من أجل الوصول إلى ميزان تجاري رابح، فبذلك يصبح بالإمكان زيادة ثروة الأمة، فثروة الأمة تتمثل فيما تملكه الأمة من المعدنين الثمينين (الذهب والفضة)، ووسيلة الحصول عليها هي التجارة، وقد أيدت المدرسة التجارية جميع الوسائل التي تتخذها الدولة من أجل الحفاظ على ميزان تجاري رابح، هذا وقد أدى الاهتمام بالميزان التجاري إلى ترجيح التجاريين لأسلوب الحماية بغرض طرد المستوردات

لقد أصبح هناك اعتقاد بأن إثراء الدولة يمكن أن يتم بنفس طريق إثراء الفرد ، وهذا يتم بشكل أساسي عن طريق التجارة. ومن هنا جاءت كلمة مركانتيلية وهي مشتقة من كلمة Mercante الإيطالية وتعني التاجر، وهذه الكلمة بدروها تعود للأصل اللاتيني Mercator الذي يعني نفس الشيء أيضاً.

يرى التجاريون بأن العجز في الميزان التجاري يكون غالباً سيئاً للإنتاج، ويكون له تأثير كابح على الطلب الفعال، أي أنهم يرون أن فائض الصادرات يميل إلى تنشيط الاقتصاد المحلي في حين أن فائض الاستيراد يجعل الاقتصاد المحلي خاملاً.

هذا ويلاحظ أن المذاهب المركانتيلية تستند في مجموعها إلى أسس ثلاثة:

- **الأول:** هو أن الهدف الذي يجب تحقيقه هو زيادة ثروة الدولة وأن كل النشاط الاقتصادي يجب أن يتجه إلى تحقيق هذا الهدف.
- **والثاني:** ان ما يجب وضعه فوق كل اعتبار هو مصلحة الدولة وتغليبها على مصلحة الأفراد .
- **والثالث:** أنه لا بد للدولة من أن تتدخل في الحياة الاقتصادية.

هذا وفي الاطار العام فإنه يمكن تمييز ثلاث مراحل وثلاثة أشكال لتطور المركانتيلية وهي:

١- المركانتيلية النقدية في إسبانيا (القرن السادس عشر).

قام المذهب في إسبانيا على أساس الفكرة القائلة أن ثروة الدولة تتمثل في مقدار النقود التي تملكها. ولذلك كانت الفكرة الرئيسية التي تسيطر على الفكر في إسبانيا هي أن تسعى الدولة إلى جلب أكبر كمية ممكنة من المعدن الثمين من ممتلكاتها فيما وراء البحار (المكسيك والبيرو) وبأن تعمل على المحافظة على أكبر كمية ممكنة من المعادن الثمينة على أرضها وأن تمنع تسربها إلى خارج البلاد،

ولما كان أهم سبب لخروج النقد هو دفع أثمان البضائع المستوردة فالمطلوب من الدولة أن تحد من الاستيراد عن طريق الحماية الجمركية.

ولكن سرعان ما تظهر الحقيقة وتكشف زيف التصور القائل بأن النقد هو الثروة، إذ سرعان ما يؤدي تدفق المعادن الثمينة وازدياد كمية النقد المتداول والحد من الاستيراد إلى ارتفاع الأسعار دون أن يزداد إنتاج السلع، ولما كان الطلب على السلع لا تلبيه الكمية الموجودة منها فلا بد من البحث على هذه السلع في الخارج ولا بد بالتالي من أن يتسرب الذهب إلى خارج البلاد لدفع أثمانها، ولكن كميات النقد التي تخرج على هذه الصورة لا تلبث أن تغطى بالكميات الجديدة التي ترد من المستعمرات (أمريكا). وانتهى الأمر إلى انخفاض الإنتاج الزراعي والصناعي إلى أدنى المستويات فازداد الفقر وعم البؤس في إسبانيا.

لاحظ بعض الاقتصاديين الإسبان ظهور تأثير لكمية النقد على الأسعار، وزاد اهتمام الاقتصاديين بهذا الموضوع، وخصوصاً الاقتصادي جان بودان الذي كان يريد معرفة كيفية تشكل قيمة الوحدات النقدية ملمحاً بذلك إلى النظرية الكمية في النقد، وتتلخص في قوله: ترتفع الأسعار منذ عام (١٥٦٠ م) في أوروبا ليس فقط بسبب نقص التغطية النقدية ، ولكن لأن قيمة الذهب نفسه في انخفاض وهذا الانخفاض ناتج عن غزارة الذهب المتدفق للبلاد.

كما وتساءل عن الفائدة من تجميع الذهب والفضة في بلد ما إذا كان هذا التجميع سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وأكثر من ذلك فإن التجميع لن يدوم لأن ارتفاع الأسعار سوف يؤدي إلى تخفيض الصادرات وارتفاع الواردات واختلال الميزان التجاري، وهذا لن يصلح إلا " بالطرائق المعدنية" (الذهب والفضة)، وهو ما سيؤدي من جديد إلى ارتفاع الأسعار وهكذا.

دراسة جان بودان أظهرت بشكل قاطع أن سياسة تجميع الذهب والفضة في دولة ما التي يعتمدها المركانتيليون الإسبان ليست الطريق الناجع نحو ثروة الدولة إضافة إلى كونها سياسة ليست ممكنة.

ولقد لوحظ بحق أن الوهم الذي يرى الثروة متمثلة في النقود بني على فكرة بدائية خالية من كل تحليل علمي وهي الفكرة التي تصورت بأن ما هو صحيح بالنسبة للفرد صحيح أيضاً بالنسبة للدولة(أي كما أن الثروة بالنسبة إلى الفرد تتمثل في جمع أكبر قدر ممكن من النقود كذلك يكون الأمر بالنسبة إلى الدولة فتقاس ثروتها بمقدار ما تمتلك من نقود)، وأن ما هو صحيح على المستوى الجزئي صحيح أيضاً على المستوى الكلي.

٢- المركانتيلية الصناعية في فرنسا (القرن السابع عشر):

لم تكن فرنسا تملك مناجم للذهب أو الفضة، ولذلك فالمسألة بالنسبة إليها لم تكن مسألة محافظة على معادن ثمينة ، كما هي الحال في إسبانيا، وإنما كانت مسألة اقتناء هذه المعادن. وكان لا بد بالتالي من مذهب يوضح الوسائل التي تستطيع الدولة بواسطتها أن تحصل على المعادن الثمينة.

وظهر المذهب وارتكز على فكرة رئيسية وهي أن ليست وفرة الذهب أو الفضة هي التي تجعل الدول تعيش في ثراء ورفاه وإنما تكون الثروة بوفرة الأشياء الضرورية للحياة .ولتحقيق هذه الغاية وهي توفير أكبر قدر ممكن من الثروة للدولة عليها أن تلجأ إلى مجموعتين من التدابير :

- **المجموعة الأولى:** هي مجموعة من القواعد المنظمة للإنتاج.
- **والمجموعة الثانية :** هي مجموعة من القواعد المنظمة للحماية الجمركية.

وتتمثل هذه الحماية التي تهدف إلى تنشيط الإنتاج الوطني في السماح بإدخال المواد الأولية الأجنبية معفاة من الرسوم ومنع تصديرها، وتشجيع تصدير المواد المصنوعة وفرض رسوم مرتفعة على إدخالها أو منع هذا الإدخال.

ومن أبرز المفكرين الذين نادوا بهذا المذهب:

أ- جان بودان:

لاحظ أن توافر كميات النقد يؤدي إلى ارتفاع عام في الأسعار. ودعا إلى تنمية الزراعة والصناعة كما دعا سياسة حماية الإنتاج الوطني عن طريق التدابير الجمركية (فرض ضرائب على المستوردات الجاهزة، وتقديم مكافآت على تصدير المواد المصنعة وطنياً، ومنع تصدير المواد الأولية الوطنية)

ب- أنطوان دي مونكريتان:

الذي كان أول من أطلق على علم الاقتصاد تسميته بالاقتصاد السياسي، بسط بالتفصيل السياسة التي يدعو الدولة إلى انتهاجها والتي تتلخص في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتوليها الإدارة العامة للنشاط الاقتصادي وذلك بإيجاد مجموعة من القواعد المنظمة لكل مهنة بصورة توفر العمل للجميع، وانتهاج سياسة حماية جمركية بمنع استيراد كل مالا يلزم للإنتاج الوطني وبتشجيع التصدير . والمبدأ الذي يدعو إليه هو أن تسعى الدولة إلى أن تكفي نفسها ، لأنها تفقد ثروتها واستقلالها إذا ما عمدت إلى اقتناء السلع التي تحتاج إليها من بلاد أخرى في الوقت الذي تستطيع فيه أن تحصل على هذه

السلع بعمل أبنائها، ويقول أن سعادة الناس تتمثل بصورة رئيسية في الثروة، والثروة تتمثل في العمل ، وعلى البلد أن يكفي نفسه . فيجب على الدولة أن تتدخل لتوفير كل ما من شأنه تنشيط العمل في الداخل ، وأن تسلك السياسة الجمركية التي توفر لهذا العمل إمكانياته.

جـ – الوزير الفرنسي كولبير:

ففي الداخل طبق تدابير من شأنها تقوية الاقتصاد الوطني وعلى الأخص الصناعة، فأقيمت مصانع ملكية وشجعت إقامة المشاريع الصناعية الخاصة الجديدة، وذلك بمنحها مساعدات مالية أو إعفاءات ضريبية أو بإقراضها الأموال اللازمة لإقامتها. وإلى جانب هذه القواعد المنظمة للإنتاج في الداخل وضع مجموعة من القواعد المنظمة للتجارة الخارجية على أساس حماية الإنتاج الوطني بتشجيع استيراد المواد الأولية عن طريق إعفائها من الرسوم وبمنع تصديرها ، وعلى العكس بتشجيع تصدير المواد المصنوعة والحد من استيرادها.

د– أنطونيو سارا:

اعتبر الصناعة النشاط الاقتصادي الأكثر إنتاجية . واستناداً إلى ذلك نشأ اعتقاد بأن الحصول على ميزان تجاري رابح يكون بزيادة الصادرات من المنتجات الصناعية وتقليل الواردات منها.

٣– المركانتيلية التجارية في بريطانيا(القرن الثامن عشر):

لم يظهر الازدهار الاقتصادي في بريطانيا إلا بشكل متأخر. ولكن ما أن بدأ فيها حتى أخذ يتسارع، وعلى الأخص ابتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر، بعد أن كانت إنكلترا تفتقر إلى الصناعة والتجارة والأسطول البحري في القرن السادس عشر. وقد كان الفضل في هذا النمو والازدهار يعود إلى التجارة الخارجية بصورة رئيسية، ومن ذلك فلا غرابة أن يرتكز المفكرين الاقتصاديين في بريطانيا على التجارة، ومن أبرز هؤلاء المفكرين توماس مان، وجوزيا شايلد، ووليم تمبل، وجيمس ستيوارت.

ولم يعمر المذهب المركانتيلي في بريطانيا طويلا فسيتخلى المفكرون الإنكليز عنه في القرن الثامن عشر إلى مذهب الحرية الاقتصادية.

على أن المذهب المركانتيلي عند الإنكليز يشكل تقدماً من الناحية العملية على مركانتيلية الإسبان والفرنسيين ، لأنه ينطوي على جهد ومحاولة لتحليل التجارة الدولية ولتحليل الميزان التجاري للدولة.

ولكن المركانتيلية التجارية في إنكلترا ركزت البحث على التجارة الدولية. فهي ترى أن التجارة هي في حد ذاتها مصدر للربح والثروة، والمقصود بالتجارة شراء السلعة وبيعها بسعر أعلى من سعر الشراء لتحقيق ربح، وكذلك فمن الخير للبلد تنمية الحركة التجارية بشراء السلع وتحويلها بالعمل التقني ثم بيعها، وما دام هذا هو الهدف فليس من الضروري الحد من الاستيرادات، بل على العكس فمن المفيد شراء الكثير من السلع إذا كان القصد من ذلك مضاعفة المبيعات، وبناء على ذلك فعلى الدولة أن تهتم بصورة رئيسية بالتجارة والملاحة البحرية وبتنظيمها وبالسعي إلى السيطرة البحرية و إلى إيجاد منافذ جديدة للتجارة باحتلال البلاد التي يمكن أن تشكل مثل هذه المنافذ.

تنظر الميركانتيلية التجارية إلى الصناعة على أنها مجرد وسيلة من وسائل تغذية التجارة وذلك بتحويل المنتجات الوطنية أو المواد الأولية المستوردة إلى سلع مصنوعة معدة للتصدير.

تركز الفكر الاقتصادي على تحليل التجارة الخارجية وعلى دراسة الميزان التجاري ، ولذلك أهملت المركانتيلية تحليل الظواهر الاقتصادية واكتفت بوصفها مطالبة الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية.

لقد كانت الوقائع الاقتصادية أكثر سرعة من الفكر الميركانتيلي، حيث بدأ الفكر الرأسمالي التاجر عمدة الدولة الميركانتيلية يتحول إلى صناعي يتملك وسائل الإنتاج ويشتري قوة العمل من السوق لينتج ويبيع ويربح ويزيد بالتالي ثروته ، ومع هذا التحول انعطف الفكر الاقتصادي ليبحث عن الوسائل التي تنمي ثروة الفرد بدلاً من تنمية ثروة الدولة وقد وجد مفتاح ذلك في الحرية الاقتصادية ونبذ هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي.

وهكذا بدأ المذهب المركانتيلي حتى منتصف القرن الثامن عشر ينحسر أمام الدعوة إلى الحرية الاقتصادية ، خاصة وأن هذه الدعوة ترافقت بتحول الفكر الاقتصادي نحو دراسة الظواهر الاقتصادية والسعي إلى تحليلها بدلاً من الاكتفاء بصياغة السياسة المثلى لتنمية ثروة الدولة، هذا وقد كان برنارد دوماندفيل و دو بواغيلبير أو المفكرين الذين حملوا بذور هذا التحول، حيث أشار دوماندفيل إلى أن المنفعة هي معيار النشاط الاقتصادي، في حين أن بواغيلبير نادى بالتشديد على أهمية الزراعة لتنمية الثروة الفردية والثروة الوطنية معاً، كما طالب بحرية المبادلات وحرية دوران الدخل وهو ما نادى به الفيزيوقراطيون، بحيث أنه يمكن اعتبار فكر بواغيلبير صلة الوصل بين التيار الميركانتيلي والفكر الفيزيوقراطية.

أفكار عامة إضافية حول المذهب المركانتيلي:

١- لاحظ المركانتيليون أن الفائدة ليست أجرة النقد وإنما هي أجرة رأس المال وباعتبارها سعراً فإن تحديده، أي تحديد نسبة الفائدة، لا يمكن أن يتم بشكل إلزامي وإنما يخضع أيضاً لعاملي العرض والطلب.

٢- إن السياسة المركانتيلية كانت بحاجة إلى يد عاملة متوفرة بكثرة وكانت أبحاثهم حول كيفية تسهيل حركة تلك اليد العاملة.

٣- إن أفضل دراساتهم كانت حول النقد وحول الميزان التجاري ، وخصوصاً تمييز المركانتيليين بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وذلك حين بين مالين أنه لا يمكن لدولة ما أن تجمع كمية كبيرة من المعادن الثمينة دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار البضائع في هذه الدولة ويصبح ميزان مدفوعاتها غير رابح.

٤- إن المذهب الميركانتيلي عجز عن تحليل العلاقة بين النقد والإنتاج وذلك لأن الميركانتيليون لم يستطيعوا الوصول إلى نظرة عامة صحيحة حول الإنتاج.

السياسات التجارية

عبارة عن الإجراءات التي تطبق في نطاق العلاقات التجارية بهدف تحقيق أهداف معينة

- تنمية الاقتصاد القومي
- تحقيق العمالة الكاملة
- تثبيت أسعار الصرف

هذا ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للسياسات التجارية:

١- الحماية .
٢- الحرية .
٣- الحصر الحكومى .

أولاً: الحرية التجارية:

تدعو سياسة الحرية التجارية إلى ضرورة أن تكون التجارة الخارجية حرة ، وأن يترك أمر التجارة للأفراد والمؤسسات التجارية ، كما ترى أن التجارة الخارجية ليست سوى امتداد للتجارة الداخلية (مظهر من مظاهر تعاون الإنسان مع أخيه الإنسان بغض النظر عن الحدود السياسية)

ما هي فوائد سياسة الحرية التجارية:

١- الحرية تؤدي إلى التمتع بمزايا التخصص والتقسيم الدولي للعمل ، وهذا يؤدي إلى استغلال الموارد بشكل أكثر كفاءة وبالتالي زيادة الدخل القومي .
٢- الحرية تقود إلى تخفيض أسعار السلع وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي.
٣- الحرية تؤدي إلى التنافس بين الدول ، وهذا يؤدي إلى تقدم الإنتاج والتقدم التقني وبالتالي زيادة الجودة وتخفيض الأسعار .
٤- الحرية تمنع أو تقلل من قيام الاحتكارات .
٥- الحرية تؤدي إلى توسيع نطاق السوق والوصول إلى تحقيق الحجم الأمثل للمشروعات.

ثانياً: الحماية التجارية:

تهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي والمحافظة على الطابع القومي و القضاء على عجز ميزان المدفوعات وحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية (نظرية فريدك ليست والتي من أهم شروطها أن تكون الحماية للصناعة وليس للزراعة و للصناعات ذات المستقبل وأن تكون مؤقتة).

ما هي أهم أدوات الحماية التجارية:

١- الرسوم الجمركية.
٢- إعانات التصدير
٣- نظام الحصص: أن تحدد الحكومة الكميات التي يمكن استيرادها والكميات التي يمكن تصديرها خلال فترة معينة

ثالثاً: الحصر الحكومي:

سادت هذه السياسة في الدول الاشتراكية بحيث تكون الدولة هي المسؤولة عن إدارة الاقتصاد (الاقتصاد تحت تصرف الدولة) وبالتالي تقوم هي بإدارة التجارة الخارجية.

ما هي فوائد احتكار الدولة للتجارة الخارجية:

- المساعدة على زيادة حجم التبادل مع الدول الأخرى على أساس المنفعة المتبادلة .
- حماية الاقتصاد من فوضى الأسواق الرأسمالية .
- تنظيم الاستيراد والتصدير وفق حاجات البلد الحقيقية.